الأمم المتحدة

E/CN.3/2018/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والأربعون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٨/٢٠١٧ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، يستعرض الفريق العامل في التقرير العمل المنجز حتى الآن ويتناول التحديات والفرص المتاحة مستقبلا. وفي هذا الصدد، يقدم التقرير معلومات عن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية، ولا سيما نتائج اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، والتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج البحوث بشأن المسائل العملية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وآخر المستجدات بشأن وضع الصيغة النهائية للمنشورات الداعمة لذلك التنفيذ. ويتضمن التقرير أيضا برنامج عمل الفريق العامل واللجان الإقليمية، وآخر المستجدات بشأن نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية على الصعيد القطري وحسن توقيته، وآخر المستجدات بشأن التنسيق الدولي لأنشطة جمع البيانات وتبادلها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم توجيهاتها بشأن عناصر برنامج عمل الفريق العامل.

وترد في الفقرة ٤٤ من التقرير النقاط المعروضة على اللجنة للمناقشة.

* E/CN.3/2018/1.

17-22873 (A) 120118 160118

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، المقرر ١١١/٤٨ (انظر E/2017/24، الفصل الأول – باء)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) رحَّبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية[١]، وأعربت عن تقديرها لما يضطلع به أعضاء الفريق العامل، واللجان الإقليمية وسائر المنظمات الإقليمية والبلدان من أنشطة لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له، وأيدت برنامج عمل الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لعام ٢٠١٧؛

(ب) أعربت عن تقديرها لإحراز تقدم في حلِّ المسائل البحثية المتصلة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولاحظت ظهور بعض المسائل المفاهيمية التي تتجاوز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الفريق العامل إبلاغ اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين بالتقدم المحرز في معالجة هذه المسائل، واضعاً في اعتباره التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأطر قياس التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) أعربت عن تقديرها للتوجيهات المقدمة بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك إنجاز عدد من الكتيبات والأدلة والمبادئ التوجيهية، وحثت الفريق العامل على أن يواصل إعطاء الأولوية لتقديم توجيهات عملية بشأن المسائل التي من شأنها تيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(د) شجعت الوكالات الدولية على تسريع العمل من أجل إنشاء آليات لضمان تبادل البيانات بين البلدان لمعالجة التفاوتات في التدفقات وأرصدة الأصول والخصوم عبر الحدود الناشئة عن عولمة الإنتاج والتجارة والتمويل؛

(ه) رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن القلق إزاء الانخفاض النسبي في مستوى الامتثال لمجموعة البيانات المطلوبة كحد أدنى، وحثت البلدان التي ينخفض لديها مستوى الامتثال على إعداد بيانات مصدرية أساسية تُستخدم في تجميع بيانات للحسابات القومية تكون مُجدية لتقرير السياسات وملائمة للغرض مِن وضعِها، وفي هذا الصدد دعت الوكالات العالمية والإقليمية إلى توفير برنامج هادف وممول ومنسق لا يتعلق بالحسابات القومية فحسب، بل وبالإحصاءات المتكاملة للأسر المعيشية والأعمال التجارية، وذلك لدعم تجميع الحسابات القومية؛

(و) لاحظت التقدم الذي أحرزته مبادرة آلية نقل بيانات الحسابات القومية بنظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، وسلَّمت بأن تنفيذ بروتوكولات تبادل البيانات الإحصائية والوصفية من جانب البلدان سيُيسِّر نقل البيانات، وهو ما سيُقلِّل إلى حد بعيد عبء الاستجابة في تقديم البيانات إلى المنظمات الدولية.

٢ – وتُعرَض في الفرع الثاني من هذا التقرير التطورات على مدى السنوات العشر الماضية، منذ اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويرد في الفرع الثالث استعراض عام لتقدم العمل بشأن المسائل

(١) E/CN.3/2017/13.

الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية، لا سيما نتائج اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، والتقدم المحرز في برنامج البحوث بشأن المسائل العملية في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وآخر المستجدات بشأن وضع الصيغ النهائية للمنشورات الداعمة لتنفيذ ذلك النظام. ويرد في الفرع الرابع استعراض عام لما يضطلع به أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وأعضاء اللجان الإقليمية من أنشطة متعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها. وأما الفرع الخامس فيتضمن معلومات محدَّثة عن نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية وحسن توقيته على الصعيد القطري. ويرد في الفرع السادس عرض للتقدم المحرز في تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادلها. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السابع.

ثانيا – مرور ١٠ سنوات على اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

ألف – المرحلة التي وصلت إليها اللجنة الإحصائية

٣ – تصادف الدورة التاسعة والأربعون للجنة ذكرى مرور عشر سنوات على اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بوصفه المعيار الإحصائي الدولي المستكمل لتجميع الحسابات القومية. وهذه ليست مناسبة للاحتفال فحسب، بل هي أيضا مناسبة للتفكير في التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الصعيد القطري؛ وفي ما إذا كان ذلك النظام ما زال ذا جدوى في قياس التطورات المستجدة في الاقتصاد، وكذلك الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ذات الأهمية بالنسبة لإطار السياسات المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤ – ومنذ اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، أصدرت اللجنة تكليفا بوضع برنامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له. ويتوخى برنامج التنفيذ إنجاز هدف مزدوج يتمثل في مساعدة البلدان على تطوير القدرات الإحصائية والمؤسسية من أجل تحقيق التحول المفاهيمي إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وفي تحسين نطاق وتفاصيل وجودة الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة لها.

٥ – وتستند كفاءة واستدامة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى ثلاثة مبادئ متفق عليها، وهي مبدأ التخطيط الاستراتيجي؛ ومبدأ التنسيق والرصد والإبلاغ؛ ومبدأ تحسين النظم الإحصائية. وتُطبَّق هذه المبادئ من خلال ما يلي: (أ) استخدام استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات بوصفها إطار التخطيط الاستراتيجي؛ (ب) إنشاء هيكل برنامج المعلومات استنادا إلى عملية إنتاج البيانات الإحصائية المتعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة لها، ونطاق ذلك الإنتاج ومدى امتثاله للمعايير؛ (ج) طرائق بناء القدرات الإحصائية من خلال التدريب والتعاون التقني، ونشر الأدلة والكتيبات، وإجراء البحوث وأنشطة الدعوة؛ (د) مراحل التنفيذ المؤدية إلى التحول إلى العمل بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٦ – وبمجرد أن اعتمدت اللجنة برنامج التنفيذ العالمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة لها، ارتأى الفريق العامل أن أفضل طريقة لتنفيذ تلك المبادرة العالمية هي إعمال آلية بسيطة للتنسيق تتيح لكل واحد من أعضاء الفريق العامل وللجان الإقليمية وسائر المنظمات الإقليمية متابعة برامجه الخاصة المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية.

٧ - وعلى مدى السنوات العشر الماضية، شرع أعضاء الفريق العامل، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وسائر الشركاء الإقليميين، في تنفيذ عدة مبادرات ابتغاء تنفيذ نظام الحسابات القومية. ومن الأمثلة على ما يقدَّم من مساعدة البعثاتُ الاستشارية إلى البلدان والدورات التدريبية القطرية والإقليمية وحلقات العمل وبرامج الزمالات القطرية والإقليمية التي تتيح للمسؤولين عن الحسابات القومية المشاركة في المناسبات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم مكاتب الإحصاء الوطنية الدعم لبلدان أخرى (التعلم من الأقران) وتتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة على صعيد ثنائي لتمويل الأنشطة في بعض البلدان. وقام الفريق العامل، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وسائر الشركاء الإقليميين، بإعداد وتحديث ما لا يقل عن ٣٥ كتيبا عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، توفر إرشادات تتراوح بين تقنيات التجميع الأساسية وبين مواضيع أكثر تعقيدا.

٨ - ويدعم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي باستمرار الدول الأعضاء في الاتحاد والبلدان المرشحة للانضمام إليه في تنفيذ نظام الحسابات الأوروبي، كما يقدم المساعدة إلى بلدان شمال أفريقيا وبلدان شرق البحر الأبيض المتوسط.

٩ - وينفذ صندوق النقد الدولي أنشطة لتنمية القدرات من خلال بعثات تدريبية يقودها المقر، ومن خلال مراكزه الإقليمية للمساعدة التقنية العشرة ومشاريعه لبناء القدرات الممولة من جهات خارجية، بما يشمل المساعدة التقنية لتطوير البيانات المصدرية ذات الصلة.

١٠ - وتعالَج المسائل التي تؤثر على الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الاجتماعات السنوية التي تعقدها هذه المنظمة بشأن الحسابات القومية والإحصاءات المالية. وفي إطار المساعدة في تنفيذ نظام الحسابات القومية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع الأعضاء الجدد والمحتملين.

١١ - ويقدم البنك الدولي دعما ماليا للبلدان النامية من خلال مجموعة الصناديق الاستئمانية التابعة له، بما في ذلك الصندوق التحفيزي لتطوير الإحصاءات من أجل قياس النتائج، والصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية، وبرنامج الإقراض الخاص ببرنامج بناء القدرات الإحصائية. وآليات الدعم هذه متاحة للبلدان من أجل تحسين نظمها الإحصائية عموما، وكثيرا ما تُستخدم لتلبية الاحتياجات المحددة ذات الأولوية الخاصة بالبلدان، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

١٢ - وتتعاون شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة تعاونا وثيقا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وسائر الشركاء الإقليميين على دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية. وتنفذ مشاريع حساب التنمية في شتى المناطق لتعزيز القدرات الإحصائية في مجال الحسابات القومية وما يتصل بها من بيانات مصدرية من خلال برامج متعددة السنوات. وتُواءَم أنشطة المساعدة التقنية والتدريب التي تضطلع بها الشعبة واللجان الإقليمية مع هذه المشاريع.

١٣ - ويبين تحليل ما ورد من ردود على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية، على مدى السنوات العشر الماضية، تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية. وبتنفيذ ٧٩ بلدا نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في متم عام ٢٠١٧، ازداد الامتثال المفاهيمي إما لنظام

الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من ٩٧ بلدا في عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٦ بلدا في عام ٢٠١٧. وتحسن أيضا الإبلاغ من حيث حسن توقيته، حيث تمكن ١١٢ بلدا من تقديم بيانات عن آخر سنة إبلاغ (أي عام ٢٠١٦) في عام ٢٠١٧، في حين لم تكن سوى ٦٩ بلدا قد تمكنت من القيام بذلك في عام ٢٠٠٧. ويبين تقييم نطاق بيانات الحسابات القومية باستخدام مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة أن البلدان التي أبلغت عن البيانات وفقا لمجموعة البيانات تلك قد ازدادت من ٥٠ بلدا في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٢ من البلدان في عام ٢٠١٧.

١٤ - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فإن كثيرا من البلدان لا تزال متخلفة عن الركب من حيث تنفيذ نظام الحسابات القومية. ويتجلى عدم إحراز التقدم في إنشاء عملية إنتاج ونشر مستدامة للحسابات القومية في ما يلي: (أ) عدم إبلاغ بعض البلدان عن بيانات حساباتها القومية على أساس منتظم وفي الوقت المناسب؛ (ب) عدم بلوغ بعض البلدان الحد الأدنى من نطاق الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية؛ (ج) وجود نقص في البيانات المستكملة عن السنوات الأساسية، حيث لم تجمّع إلا ١٠٢ من البلدان بيانات قياس الحجم باستخدام سنوات الأساس اعتبارا من عام ٢٠١٠ فصاعدا؛ (د) تعذر المقارنة الدولية، حيث لا تزال بعض البلدان تطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. وعلاوة على ذلك، هناك ١١٣ بلدا فقط تقوم بتجميع بيانات ربع سنوية.

١٥ - واستعرضت اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين تقريرا أعده فريق أصدقاء الرئيس (انظر E/CN.3/2012/5) عن بطء التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية وإنتاج حسابات قومية ذات نطاق وتفصيل كافيين. واتفقت اللجنة على الاستنتاج بأن محدودية الدعم السياسي وعدم توافر الإحصاءات الاقتصادية الأساسية اللازمة هما العائقان الرئيسيان اللذان يحولان دون تنفيذ نظام الحسابات القومية في مجموعة من البلدان، وأنه يمكن معالجة مسألة غياب الإحصاءات الأساسية اللازمة عن طريق النظر إلى برنامج تنفيذ الحسابات القومية في السياق الأوسع لعملية تطوير الإحصاءات الاقتصادية. وأعربت اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين عن قلقها بشأن الانخفاض النسبي في مستوى الامتثال لمجموعة البيانات الدنيا المطلوبة وحثت البلدان الناقص مستوى امتثالها على إعداد بيانات مصدرية أساسية لتجميع الحسابات القومية تكون مجدية لتقرير السياسات وملائمة للغرض من وضعها.

باء - الخطوات المقبلة

١٦ - ظل العالم يواجه على مدى السنوات العشر الماضية ازديادا مطردا في العولمة والرقمنة، مما يعكس التحول السريع الذي يشهده العديد من الاقتصادات. وبالإضافة إلى ذلك، فباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ظهرت الحاجة إلى معالجة المسائل المتصلة بقياس الاستدامة والرفاه الاقتصادي، مع مزيد من التركيز على دخل الأسر المعيشية واستهلاكها وادخارها وثروتها، بما في ذلك توزيع تلك البيانات حسب مجموعات الأسر المعيشية، والمتصلة كذلك بتقييم الموارد الطبيعية وتحسين الاستفادة من الأنشطة غير النظامية. ومن المؤكد أن هذه التطورات تشجع على التفكير في سبل الحفاظ على جدوى إطار نظام الحسابات القومية في معالجة هذه المسائل.

١٧ - وقد أعرب العديد من الباحثين ومحللي السياسات عن قلقهم بشأن الطريقة التي تعالج بها مسائل مثل العولمة والرقمنة في نظام الحسابات القومية، سواء من المنظور النظري أو من منظور القياس العملي. وعلى الرغم من أن الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية أثبت أنه متين ومرن، فمن الواضح أيضا

أن هذه المسائل تطرح عددا من التحديات، ولا سيما مسألتا العولمة والرقمنة عندما تصبحان متشابكتين. وعلاوة على ذلك، فإن النقاش المستمر بشأن ما إذا كان ينبغي التحول إلى ما يتجاوز بيانات الناتج المحلي الإجمالي يتطلب تفكيرا أفضل في المسائل المتصلة بالاستدامة والرفاه، سواء في الإطار المركزي للحسابات القومية أو في شكل حسابات فرعية إضافية ذات مكانة أكثر أهمية.

١٨ - وقد أُعدت توجيهات بشأن سبل التعامل مع العولمة، بوسائل تشمل قياس ترتيبات الإنتاج العالمية؛ وتحسين التنميط الدولي للمشاريع الكبيرة وتبادل البيانات ابتغاء معالجة أوجه عدم التماثل؛ وإعداد أطر الحسابات الفرعية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية؛ ووضع تدابير جديدة ذات صلة بالتجارة مثل التجارة في القيمة المضافة باستخدام الجداول العالمية. وقد أُحرز أيضا تقدم من حيث توفير المزيد من التوجيهات بشأن تسجيل وقياس الأنشطة ذات الصلة بالمسائل الرقمية، ومن حيث إعداد إطار للحسابات الفرعية لوصف (أثر) الاقتصاد الرقمي. وأُجريت أيضا بحوث إضافية في مجال الاستدامة (مثل قياس الموارد الطبيعية ورأس المال البشري)، والرفاه (مثل المعلومات عن تصنيفات دخل الأسر المعيشية واستهلاكها وادخارها وثروتها، وإعداد توجيهات بشأن تسجيل وقياس الأنشطة المنزلية غير المدفوعة الأجر والعمل التطوعي). وعلاوة على ذلك، تُبذل جهود متواصلة لتحسين قياس الأسعار والحجم ضمن نظام الحسابات القومية وتحسين إدخال بيانات القطاع غير الرسمي. وقد أُحرز تقدم أيضا في إدخال بيانات المخاطر ومواطن الضعف (المالية) ورصدها.

١٩ - وإدراكا لأهمية التواصل مع المستخدِمين، بما في ذلك وسائط الإعلام، والتحديات التي تفرضها آثار الظواهر الاقتصادية المستجدة، من الواضح أن زيادة الجهود والتوجيه ينبغي أن تركز على معالجة هذه الصعوبات في مجال الاتصال. فعلى سبيل المثال، يعتبر عدد قليل من المستخدِمين أن الحسابات القومية تنطوي على مصدر كبير للمعلومات يتجاوز بكثير ما تتيحه بيانات الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن اعتبار استراتيجيات الاتصال والتوعية التي تشمل تفسيرات مفصلة بشأن سبل تعزيز الحصول على إحصاءات إضافية خطوة أولية. ومن شأن تشجيع الحوار الجاري مع المستخدِمين الرئيسيين لإحصاءات الحسابات القومية أن يساعد على تحديد الاحتياجات من البيانات وأن يشجع على استخدام ما هو متاح منها بالفعل استخداما ملائما وأكثر شمولا.

٢٠ - وعلى الرغم من إعطاء الأولوية للتوجيه العملي ولحل المسائل المنهجية التي تيسر تنفيذ نظام الحسابات القومية، فمن المتوقع، بالنسبة لعدد محدود من مجالات البحث ذات الأولوية، إعداد ورقات للمناقشة توفر التوجيه التكميلي لنظام الحسابات القومية بشأن توضيح وتفسير المسائل التي تدخل ضمن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتلك التي تتجاوزه.

ثالثا - توجيهات بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية

ألف - فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية

٢١ - عُقد الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في نيويورك، في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وكان الغرض الرئيسي من ذلك الاجتماع هو النظر في سبل النهوض ببرنامج البحوث وكيفية إعداد توجيهات لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية بشأن مسائل من قبيل العولمة، والاقتصاد الرقمي، ومحاسبة المعاشات التقاعدية، والتمويل الإسلامي، ومواءمة

بيانات ميزان المدفوعات والحسابات القومية، والجوانب التصنيفية المتعلقة بالدخل والاستهلاك والادخار. ومن النقاط الرئيسية للمناقشات التي دارت في الاجتماع الاتفاق الذي توصل إليه فريق الخبراء الاستشاري بشأن تحديد المجالات ذات الأولوية لإجراء مزيد من البحوث من أجل تحسين مراعاة العوامل المحركة للنمو الاقتصادي والاستدامة، ولا سيما العولمة والرقمنة والرفاه والاستدامة. وقام فريق الخبراء الاستشاري أيضا بحل المسائل المتصلة بمحاسبة المعاشات التقاعدية وبالتعامل مع الفائدة السلبية.

٢٢ - وفي حين ركز فريق الخبراء الاستشاري على المسائل المتصلة بالتنفيذ العملي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتوضيحه وتفسيره، فقد أكد من جديد أنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي اهتمام بتحديث ذلك النظام. بيد أنه لاحظ أن حل بعض المسائل الناشئة المتصلة بعولمة ورقمنة الاقتصاد قد يتجاوز التوصيات المتعلقة بذلك النظام.

٢٣ - ولا مناص من تحديث نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في مرحلة ما في المستقبل لضمان جدواه. ولذلك فمن المهم المضي قدما في برنامج البحوث بشأن ذلك النظام من خلال التشاور على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الإحصائيين وصناع السياسات وممثلي الأوساط الأكاديمية؛ ومستخدِمي البيانات؛ والهيئات المعنية بوضع معايير الحسابات القومية. وستُنشأ فرقة عمل تابعة للفريق العامل من أجل تحديد سبيل المضي قدما في المجالات البحثية ذات الأولوية المشار إليها أعلاه، بما يشمل إعداد ورقات مناقشة وإجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة.

٢٤ - وإذ أشار فريق الخبراء الاستشاري إلى أن أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير قادرة على تجميع مجموعات البيانات الدنيا المطلوبة فيما يتعلق بحساباتها القومية، التي حددتها اللجنة بوصفها المعيار الأدنى لتنفيذ نظام الحسابات القومية، أوصى بإنشاء فرقة عمل تابعة للفريق العامل من أجل إعداد توجيهات تستند إلى المواد المتاحة التي أعدها أعضاء الفريق العامل وشركاؤهم في التنمية ابتغاء دعم التنفيذ العملي لنظام الحسابات القومية في البلدان التي لا تزال متخلفة عن الركب.

٢٥ - ويمكن الاطلاع على استنتاجات ذلك الاجتماع على الموقع الشبكي للفريق الاستشاري (https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/aeg/2017/M11_Conclusions.pdf)، كما ستقدَّم إلى اللجنة في الفرع الثاني - باء من الوثيقة الملحقة بهذا التقرير.

باء - برنامج البحوث بشأن نظام الحسابات القومية

٢٦ - ترد في المرفق الرابع لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قائمة بالمسائل البحثية التي نشأت خلال عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والتي تتطلب النظر فيها بقدر من الإسهاب يفوق ما تيسّر خلال عملية التحديث. ويتضمن الموقع الشبكي للفريق العامل، الموطَّن لدى شعبة الإحصاءات، صفحة على شبكة الإنترنت مكرَّسة لبرنامج البحوث بشأن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وقائمة إضافية بمسائل البحوث. ويجري تحديث تلك الصفحة لتعكس المسائل المستجدة عند ظهورها وتوصيات بشأن المسائل القائمة وقتما يتم الاتفاق عليها. وتركز المسائل الحالية التي ينظر فيها الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري أساسا على التنفيذ العملي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتوضيحه وتفسيره. وتحتاج المسائل التي تتجاوز نطاق التوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مزيدا من التدقيق والدراسة المتأنية. وستضاف ورقات مناقشة بشأن هذه المسائل إلى ملف مقترح للمسائل المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في المستقبل.

٢٧ - ويرد في الفرع الثاني من الوثيقة الملحقة وصف للمسائل المدرجة في برنامج البحوث بشأن نظام الحسابات القومية الذي ينظر فيه حاليا الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري. ويمكن الاطلاع على برنامج البحوث الخاص بنظام الحسابات القومية في الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/research.asp.

جيم - الأدلة والكتيبات

٢٨ - ييسِّر الفريق العامل وضع توجيهات بشأن تجميع الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها من أجل تعزيز القدرات الإحصائية في مجال تجميع الحسابات القومية. والكتيبات التي تتضمن تلك التوجيهات متاحة على الموقع الشبكي للفريق العامل[٢]. وقد أنجزت الكتيبات التسعة التالية خلال عام ٢٠١٧: *Supply, Use and Input-Output Tables with Extensions and Applications* (جداول العرض والاستخدام والمدخلات - جداول المخرجات مع الإضافات والتطبيقات) (الأمم المتحدة)؛ و *Satellite Account on Nonprofit and Related Institutions and Volunteer Work* (الحساب الفرعي المتعلق بالمؤسسات غير الربحية وما يتصل بها من مؤسسات وبالعمل التطوعي) (الأمم المتحدة)؛ و *Quarterly National Accounts Manual* (دليل الحسابات القومية الفصلية) (صندوق النقد الدولي)؛ و *Overview of GDP Flash Estimation Methods* (لمحة عامة عن أساليب التقدير المبكر لبيانات الناتج المحلي الإجمالي) (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)؛ و *Understanding Financial Accounts* (فهم الحسابات المالية) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ و *Compilation Guide on Inventories* (الدليل التجميعي بشأن قوائم الجرد) (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ و *Compilation Guide to Analyze Natural Resources in the* National Accounts (الدليل التجميعي لتحليل بيانات الموارد الطبيعية في الحسابات القومية) (صندوق النقد الدولي)؛ و *Handbook on Rapid Estimates* (كتيب التقديرات السريعة) (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)؛ و *Handbook on Cyclical Composite Indicators* (كتيب المؤشرات المركَّبة الدورية) (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)؛ وترد في الفرع الثالث من الوثيقة الملحقة قائمة مفصلة بالمنشورات المنجزة والمنشورات الجاري إعدادها وتلك المزمع إصدارها.

٢٩ - وثمة طلب متزايد على تجميع بيانات الحسابات الفرعية، ولا سيما تلك التي تقدم وصفا أكثر تفصيلا لمهام أو مواضيع اقتصادية بعينها، بما في ذلك التفاعل مع الاقتصاد ككل والتأثير فيه. ومن الأمثلة على ذلك الحسابات الفرعية المتعلقة بالتعليم والتدريب، والصحة، والسياحة، والنقل، والطيران، والمؤسسات غير الربحية، والثقافة، واقتصاد المحيطات. وعادة ما تنطوي الحسابات الفرعية على نوع من إعادة ترتيب التصنيفات المركزية و/أو التفصيل الإضافي، وعلى إدخال عناصر تكميلية ذات صلة بالموضوع قيد النظر. ومع ذلك، يمكن للحسابات الفرعية أيضا أن تُدخل مفاهيم وتعاريف بديلة لتلك التي تطبَّق في إطار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٣٠ - وتوفر الحسابات الفرعية أيضا إطارا مرنا يمكن من معالجة المسائل المفاهيمية الرئيسية المتعلقة بقياس ترتيبات الإنتاج الجديدة الناجمة عن عولمة ورقمنة الاقتصاد وكذلك عن تدابير الاستدامة والرفاه. وتشمل الأمثلة

(٢) https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/pubsDB.asp?pType=4.

على الحسابات الفرعية تمديد حدود الإنتاج (مثل الأنشطة المنزلية غير المدفوعة الأجر والعمل التطوعي)؛ وتوسيع نطاق حدود الأصول (مثل رأس المال البشري)؛ والبيئة (الحساب البيئي – الاقتصادي).

٣١ – ويستدعي تعميم إعداد الحسابات الفرعية اتباع نهج أكثر استراتيجية وعالمية في تجميع بياناتها، مع مراعاة المجالات ذات الأولوية في برنامج البحوث بشأن نظام الحسابات القومية. وبناءً على ذلك، سيولي الفريق العامل أولوية قصوى للحسابات الفرعية المتعلقة بالعولمة، والرقمنة، وقياس الرفاه والاستدامة، وهو ما من شأنه أن ييسِّر حل مسائل البحث الرئيسية بما فيها تلك التي تتجاوز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو تقديم المعلومات عنها. ومن ثم فإن إعداد وتجميع الحسابات الفرعية الوظيفية الأخرى سيكون في المقام الأول من مسؤولية الأخصائيين المعنيين في هذا المجال. ويمكن وضع توجيهات أكثر تحديدا بشأن تجميع هذه الحسابات تحت رعاية الفريق العامل.

رابعا – برامج أعمال أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية

٣٢ – يواصل الفريق العامل واللجان الإقليمية دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية وغيره من المعايير المتفق عليها دوليا في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وفقا لبرنامج التنفيذ العالمي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له. وعلى هذا النحو، تشمل هذه الأنشطة شتى جوانب عملية إنتاج إحصاءات الحسابات القومية كما يتجلى في مختلف حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية التي ينظمها الفريق العامل واللجان الإقليمية.

٣٣ – ويرد في الفرع الرابع من الوثيقة الملحقة موجز للأنشطة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، التي اضطلع بها أعضاء الفريق العامل واللجان الإقليمية في عام ٢٠١٧، وتلك التي سيضطلعون بها في عام ٢٠١٨.

خامسا – الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية

٣٤ – بناءً على طلب اللجنة، تقوم شعبة الإحصاءات بانتظام بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء ومدى امتثالها المفاهيمي للتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ورغم الإقرار في مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة بالحاجة إلى بيانات الحسابات القومية الفصلية من أجل تيسير اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد السياسات، لا تتوفر هذه البيانات إلا بخصوص حوالي ١١٣ بلدا. ومن ثم فالتقييم يقتصر على توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية السنوية الرسمية. ويستند التقييم الوارد في هذا الفرع إلى الردود الواردة على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية على مدى فترات الإبلاغ الخمس الأخيرة (٢٠١٦-٢٠١٢).

٣٥ – وتُبلغ غالبية الدول الأعضاء (٩٥ في المائة) عن بيانات الحسابات القومية، على الرغم من أن ما يقارب ١٥ في المائة منها لا تقدِّم تلك البيانات كل سنة و ٥ في المائة لم تُقدِّم بياناتٍ على الإطلاق خلال فترات الإبلاغ الخمس الماضية. ويُظهر تقييمٌ لحُسنِ توقيت تقديم بيانات الحسابات القومية أن نسبة الدول الأعضاء القادرة على تقديم بيانات بفارق زمني يقل عن سنة واحدة تبلغ نحو

٦٠ في المائة. وترتفع هذه النسبة إلى ٨٢ في المائة من الدول الأعضاء عند احتساب تقديم البيانات بفارق زمني يقل عن سنتين.

٣٦ - وفيما يتعلق بالامتثال المفاهيمي، طُبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في ما يزيد على ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء. وحُدِّد الموعد النهائي لتقديم استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية في شهر آب/أغسطس من كل سنة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت ٧٩ دولة عضوا قد نفذت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو نفذته جزئيا في تجميع حساباتها القومية. وقدّمت كل اقتصادات البلدان المتقدمة النمو واقتصادات بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى و ٨٨ في المائة من البلدان النامية بيانات عن الحسابات القومية إما وفقا لمنهجية نظام عام ١٩٩٣ أو لمنهجية نظام عام ٢٠٠٨. واستقرت نسبتا أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي نفذت إما نظام عام ١٩٩٣ أو نظام عام ٢٠٠٨ في ٨١ في المائة و ٩٥ في المائة، على التوالي.

٣٧ - ويُقيَّم نطاق بيانات الحسابات القومية قياسا إلى مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة[٣] ومعالم التنفيذ[٤]. ويتبين من نتائج التقييم أن نسبة ٥٣ في المائة فقط من الدول الأعضاء تقدم حاليا جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات. وهذا الانحسار في نطاق بيانات الحسابات القومية يعزى أساسا إلى عدم إبلاغ بقية بلدان العالم عن حساباتها، مما يُبرز ضرورة دمج إحصاءات ميزان المدفوعات في الحسابات القومية. ويرد مزيد من المعلومات عن الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية في الفرع الخامس من الوثيقة الملحقة.

سادسا - تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادلها

ألف - حسابات القطاع المؤسسي

٣٨ - أوجدت مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بثغرات البيانات زخما كبيرا لتحسين تجميع البيانات الفصلية والسنوية عن حسابات القطاع المؤسسي. وهذا لا يتعلق فقط بالحسابات غير المالية (الجارية والرأسمالية) بل يشمل أيضا الحسابات المالية وبيانات الميزانية العمومية. وقد ضاعفت عدة بلدان جهودها الرامية إلى تجميع البيانات ذات الصلة. وفي إطار هذه الجهود الجارية، يجري حاليا وضع نماذج جديدة للبيانات لجمع وتجميع حسابات القطاع المؤسسي والاتفاق عليها. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق نماذج جداول الجهات المدينة والجهات الدائنة التي تبين الترابط المالي فيما بين القطاعات والبلدان، والبيانات المتعلقة بالنظام المصرفي الموازي. وسوف تناقَش تلك النماذج أيضا في المنتديات التي تشارك فيها اقتصادات أخرى زيادة على اقتصادات مجموعة العشرين.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، وبعد حلقة العمل الناجحة التي عُقدت في باريس في الفترة من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ستعقد حلقة عمل ثانية بشأن حسابات القطاع المؤسسي في مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس، وذلك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٣) يرد تعريف مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة في تقرير فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية (E/CN.3/2001/7) وتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2011/6).

(٤) يرد وصف منهجية معالم التنفيذ في تقرير فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية (E/CN.3/1997/12) وتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2011/6).

وبالإضافة إلى النماذج المشار إليها أعلاه، ستركز حلقة العمل بشكل رئيسي على موضوع تبادل الخبرات الوطنية فيما يتعلق بمصادر وأساليب تجميع الحسابات القطاعية. وستستنبط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حلقتي العمل هاتين ما يساعدها في إعداد دليل تجميع هذه الحسابات، الذي سيُنشر في عام ٢٠١٩.

باء - تبادل البيانات الإحصائية والوصفية

٤٠ - تُبذل جهود متواصلة لتوسيع نطاق استخدام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية في مجال إحصاءات الاقتصاد الكلي. وفي الماضي، كانت المجموعة المالكة لزمام القرار في تطبيق صيغة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية بالنسبة لإحصاءات الاقتصاد الكلي تتولى إعداد وإصدار تعاريف لهياكل البيانات العالمية المتعلقة بالحسابات القومية (بما في ذلك الإحصاءات المالية الحكومية)، وميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بهذه الإحصاءات، تحوَّل التركيز إلى زيادة تعزيز الاستخدام الفعلي لهذه الهياكل.

٤١ - ويتعلق مسار عمل ثان بوضع تعاريف جديدة لهياكل البيانات العالمية المتعلقة بالأرقام القياسية للأسعار وللحسابات البيئية والاقتصادية. وستصدر خلال عام ٢٠١٨ تعاريف هياكل البيانات المتعلقة بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (بما في ذلك الرقم القياسي الموحد لأسعار الاستهلاك). وفي المستقبل، سيتم توسيع نطاق هذه الحزمة تدريجيا لتشمل تعاريف للمجالات الأخرى من إحصاءات الأسعار. ومن المتوقع أن تصبح النتائج الأولى للتعاريف في مجال المحاسبة البيئية والاقتصادية متاحة في نهاية عام ٢٠١٨.

٤٢ - وقد أُحرز أيضا تقدم كبير في تنفيذ تبادل البيانات الإحصائية والوصفية على الصعيد الوطني. ففي كثير من الحالات، كانت تعاريف هياكل البيانات العالمية هي العوامل المحركة لمشاريع التنفيذ الوطنية. وأبلغت عدة بلدان عن مشاريع ناجحة خلال المؤتمر العالمي المعني بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ومع ذلك، هناك فجوة في بناء القدرات نظرا للحاجة إلى مزيد من العمل من أجل تحسين استهداف خبراء مجال تكنولوجيا النطاق والمعلومات على الصعيد القطري.

جيم - الفريق التوجيهي المعني بالتعاون الدولي في مجال البيانات

٤٣ - على مستوى المنظمات الدولية، وتحت رعاية الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، يتم إحراز التقدم في مشروع التعاون الدولي في مجال البيانات من حيث برنامج العمل المتعلق بمجموعات البيانات المشتركة. وقد أُنتجت أول مجموعة من البيانات المشتركة عن الناتج المحلي الإجمالي والسكان والعمالة في الربع الثالث من عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تُضاف مجموعات البيانات المتعلقة بالحسابات القطاعية غير المالية والقطاعات المالية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨. وبدأ العمل أيضا لتبادل بيانات ميزان المدفوعات. وإضافة إلى ذلك، يُعتزم تطبيق أسلوب لتجميع البيانات بناء على إخطار من المستخدِمين ابتغاء زيادة تبسيط الإطار التقني لتبادل البيانات. وتستند هذه التطورات تماما إلى ما وُضع في إطار مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والوصفية من تعاريف لهياكل البيانات ومعايير لتبادل البيانات على الصعيد العالمي. ومن السمات الرئيسية للتعاون تحديدُ توزيعٍ واضح

للمسؤوليات بين المنظمات الدولية المشاركة للتأكد من أن مجموعات البيانات المشتركة متطابقةٌ في قواعد بيانات كلٍ من هذه المنظمات.

سابعا – النقاط المطروحة للمناقشة

٤٤ - اللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن ما يلي:

(أ) التطورات على مدى السنوات العشر الماضية منذ اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(ب) برنامج عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(ج) برنامج البحوث بشأن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولا سيما الأولويات الثلاث، ألا وهي العولمة؛ والرقمنة؛ والرفاه والاستدامة؛

(د) وضع توجيهات للتجميع تخص المفاهيم والتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وذلك دعماً لتطبيقه على الصعيد الوطني؛

(ه) أنشطة برامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية لتوفير التوجيه والتدريب والدعم لتنفيذ نظام الحسابات القومية؛

(و) نطاق تجميع بيانات الحسابات القومية وحُسن توقيته ومدى استيفاء قياسه، بما في ذلك التحول إلى العمل بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(ز) التقدم المحرز في تنسيق أنشطة جمع البيانات وتبادلها.